Al Baraka PULSE

نبـض البركـــة

نشرة إقتصادية فصلية تصدر عن
مجمـــوعة البركـــة المصـــرفية

فبراير 2019

أهداف التنميـــة المستـدامة

تغطية العدد:

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في البركة

المحتويات

02 **كلمة الرئيس التنفيذي**

04 **الاستدامة و المسؤولية الاجتماعية في البركة**

08 **بنك البركة المصري**
بناء عالم أفضل من خلال التنمية

10 **بنك البركة الجزائري**
أول مصرف إسلامي في الجزائر

16 **مجموعة البركة المصرفية تعقد اجتماعها الاستراتيجي السادس والعشرون**

19 **بنك البركة جنوب أفريقيا**
الإيرادات المستدامة والفرص المُنتِجة من خلال الرقمنة

22 **مستجدات الصناعة المصرفية**

كلمـة الرئيس التنفيذي

عدنان أحمد يوسف

كمـا واصلـت المجموعـة، خـلال العـام 2018، وعبـر وحداتهـا المصرفيـة المنتشـرة فـي 17 بلـدا، تنفيـذ اسـتراتيجيات التوسـع فـي الأعمـال وزيـادة الفـروع وتعزيـز حصصهـا السـوقية فـي أسـواقها المحليـة وتقويـة علاقاتهـا المتميـزة مـع العمـلاء عبـر تقديـم منتجـات وخدمـات ذات جـودة عاليـة وتنافسـية

يسـعدنا أن نلتقـي بكـم مجـددا فـي "نبـض البركـة"، ويفرحنـا التجـاوب الكبيـر الـذي تلقـاه مـن كافـة شـركائنا، حيـث باتـت تمثـل حلقـة وصـل وقنـاة للتفاعـل بيـن كافـة وحداتنـا المصرفيـة تتبـادل مـن خلالهـا تجاربهـا الناجحـة والمميـزة والتعـرف عليهـا والاسـتفادة منهـا، وبذلـك فنحـن نعـزز مـن تلاحـم وقـوة اسـتراتيجيات أعمالنـا الموحـدة.

لقـد واجهنـا خـلال العـام 2018 العديـد مـن التحديـات، ولا سـيما البيئـة الاقتصاديـة العالميـة غيـر المسـتقرة والتطـورات التنظيميـة والتشـريعية والتقلبـات فـي العمـلات المحليـة أمـام الـدولار الأمريكـي فـي عـدد مـن البلـدان التـي تعمـل فيهـا وحـدات المجموعـة. إلا أن المجموعـة، وبفضـل سياسـات التحـوط الحكيمـة فـي اختيـار الأصـول ذات الجـودة العاليـة وترشـيد النفقـات مـع رفـع كفـاءة الإنفـاق وطـرح المزيـد مـن المنتجـات لمبتكـرة عبـر الوحـدات التابعـة لهـا، اسـتطاعت أن تحقـق نتائـج ربحيـة جيـدة للغايـة، تفـوق مـا حققنـاه فـي العـام 2017.

كمـا واصلـت المجموعـة، خـلال العـام 2018، وعبـر وحداتهـا المصرفيـة المنتشـرة فـي 17 بلـدا، تنفيـذ اسـتراتيجيات التوسـع فـي الأعمـال وزيـادة الفـروع وتعزيـز حصصهـا السـوقية فـي أسـواقها المحليـة وتقويـة علاقاتهـا المتميـزة مـع العمـلاء عبـر تقديـم منتجـات وخدمـات ذات جـودة عاليـة وتنافسـية، حيـث حققـت عمليـات هـذه الوحـدات نمـوا ملحوظـا فـي كافـة الأنشـطة الماليـة والاسـتثمارية وتنويـع مصـادر الدخـل وشـهد معظمهـا زيـادات جيـدة فـي نتائجـه الربحيـة، انعكسـت جميعهـا علـى النتائـج المتميـزة التـي حققناهـا.

كما قام البركة تركيا للمشاركة بتدشين خدمة إنشاء "INSHA"، أول خدمة مصرفية رقمية أوروبية مجانية غير ربحية، في ألمانيا لتقديم الخدمات المصرفية الرقمية في أوروبا.

ونجحنا خلال العام 2018 في التركيز بصورة أكبر على تنفيذ استراتيجيتنا في التحول الرقمي ونفذنا العديد من المبادرات، كما حققنا نجاح كبير في خلق تعاون أكبر بين وحداتنا المصرفية في مجال الامتثال ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وقانون الفاتكا وقانون معيار الإبلاغ المشترك وغيرها من التشريعات الدولية لتعزيز مكانة المجموعة في مواجهة تحديات تخفيض المخاطر من قبل البنوك المراسلة العالمية. كما واصلنا تقديم برامج التدريب الحديثة من خلال أكاديمية البركة، وعبر الانترنت لكافة موظفي المجموعة والوحدات التابعة لها تجسيدا لإيماننا بأهمية التنمية البشرية.

ومع نهاية العام، أطلقنا تقرير الاستدامة والمسئولية الاجتماعية للعام 2017، والذي يجسد دورنا المسئول اجتماعيا انطلاقا من مبادئ وقيم نموذج الأعمال الذي نتبعه. ويوضح التقرير التقدم الذي حققته مختلف برامج المجموعة، كما أنه يجري مراجعة تحليلية للإنجازات وجميع برامج الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في البلدان التي تعمل فيها الوحدات المصرفية التابعة للمجموعة. وفي عام 2016، أعلنت المجموعة عن أهداف البركة للتنمية المستدامة (2016 – 2020) مع تعهد بتقديم أكثر من 635 مليون دولار وخلق 51 الف وظيفة من خلال تمويل ودعم هذه الأهداف. وهي ترتبط بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030.

واختتمنا العام بعقد الاجتماع الاستراتيجي السادس والعشرين للمجموعة والذي تحضره الإدارات التنفيذية للمجموعة وكافة وحدات المجموعة، حيث قمنا خلاله بتقييم مختلف المبادرات الاستراتيجية على مختلف الأصعدة ووضع خطة عمل قوية ودؤوبة للمجموعة لعام 2019 وما بعده.
إننا ندرك تماما حجم تحديات البيئة التنظيمية والتشريعية والتطورات الاقتصادية والمالية التي تواجهنا والفرص المتاحة أمامنا في العام الجديد 2019. ونحن على ثقة، بعون من الله، بأن لدى فرقنا التنفيذية والإدارية ما يلزم من الرؤى البصيرة والخبرات المهنية والموارد المالية والبشرية والفنية المستدامة ما يمكننا من المضي نحو تحقيق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا لغاية العام 2030.

في العام الميلادي الجديد، نتمنى للجميع كل الخير والتوفيق والنجاح، وكل عام وأنتم بخير

عدنان أحمد يوسف
الرئيس التنفيذي، مجموعة البركة المصرفية

أهداف التنمية المستدامة

تغطية العدد:

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في البركة

الأهداف العالمية للتنمية المستدامة

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع 17 هدفًا عالميًا للتنمية المستدامة في 25 سبتمبر 2015. وقد تعهدت البركة بدعمها لأهداف التنمية المستدامة في الثالث من نوفمبر عام 2015. في عام 2016 أعلنت البركة عن أهداف البركة للتنمية المستدامة (2016 - 2020) مع تعهد بتقديم أكثر من 635 مليون دولار لتمويل ودعم أهداف البركة للتنمية المستدامة. وتركز أهداف البركة للتنمية المستدامة على خلق فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية والتي ترتبط مع سبعة من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام 2030.

تسعى أهداف البركة للتنمية المستدامة (2016-2020) إلى:

- خلق أكثر من 51,000 فرصة عمل.
- تقديم تمويل ودعم بأكثر من 434 مليون دولار أمريكي لمشاريع الرعاية الصحية.
- تقديم تمويل ودعم بأكثر من 191 مليون دولار أمريكي لمشاريع التعليم.

(يجري العمل حاليًا لإضافة الأهداف البيئية وسيتم الإعلان عنها قريبًا)

تقرير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

نشرت مجموعة البركة المصرفية تقرير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لعام 2017. يتضمن التقرير التقدم الذي أحرزته المجموعة خلال عام 2017 في مختلف برامجها وأنشطتها، وهو يتضمن إعطاء نظرة عامة على الإنجازات التي حققتها وحدات المجموعة وجميع برامج الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. يتضمن التقرير أيضًا تقييمًا لأثر جميع برامج وأنشطة مجموعة البركة ووحداتها المصرفية. وكجزء من التقرير، أجرت البركة وللعام الثاني على التوالي تقييما لأهداف البركة للتنمية المستدامة (2016-2020). ويعكس هذا التقرير التزام مجموعة البركة المصرفية باتباع نموذج عمل يساعد المؤسسة على أن تكون ذات تأثير ومسؤولة اجتماعيًا. يمكن الوصول إلى التقرير [هنا]، وفيما يلي الملخص:

1. ساعد البرنامج في إنشاء 7,446 فرصة عمل، أي ما يعادل 73% من الهدف الموضوع لعام 2017 البالغ 10,207 فرصة عمل.
2. قدم البرنامج 100,000,000 دولار لتمويل ودعم التعليم والذي يمثل 261% من الهدف الموضوع لعام 2017 والبالغ قدره 38,173,398 دولار.
3. قدم البرنامج 146,626,000 دولار لتمويل ودعم الرعاية الصحية والذي يمثل 169 % من الهدف الموضوع لعام 2017 والبالغ قدره 86,700,977 دولار.

خلق
51,000
وظيفة

التعهد
بـ635
مليون دولار

التوظيف
الهدف لـ5 سنوات

51,000 وظيفة

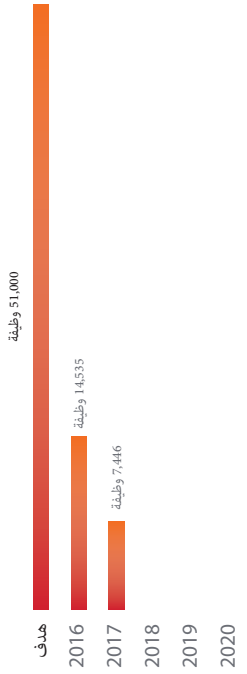

(2017-2016) 21,981 وظيفة

تم انجاز 43%

من الهدف الموضوع لخمس سنوات

التعليم
الهدف لـ5 سنوات

191 مليون دولار أمريكي

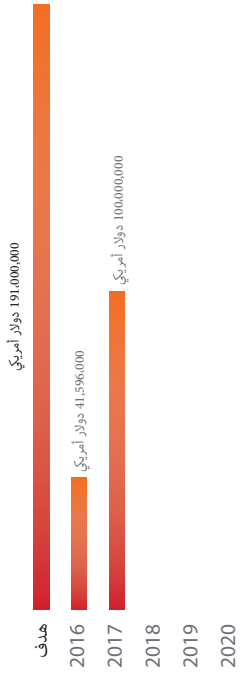

(2017-2016) 141,596,000 دولار

تم انجاز 74%

من الهدف الموضوع لخمس سنوات

الرعاية الصحية
الهدف لـ5 سنوات

434 مليون دولار أمريكي

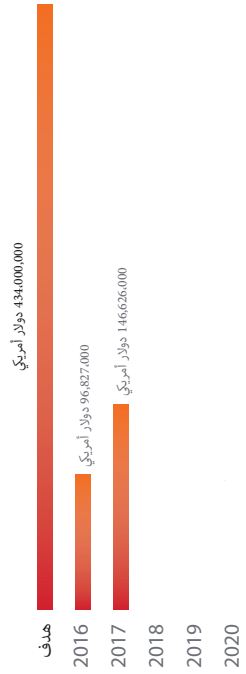

(2017-2016) 243,453,000 دولار

تم انجاز 56%

من الهدف الموضوع لخمس سنوات

وقد صرح الأستاذ عدنان أحمد يوسف، الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية "أننا فخورون بدعم الأهداف العالمية للتنمية المستدامة للأمم المتحدة، لأننا نعتقد أن الأهداف العالمية تستند إلى قيمنا المشتركة والمتأصلة. نحن نعمل باستمرار على استيعاب الأهداف العالمية في أعمالنا لجعل استراتيجية أعمالنا وعملياتنا ذات تأثير أكبر". وأضاف الأستاذ يوسف: "إن تحقيق الأهداف العالمية يتطلب تمويل على مستويات مختلفة، وقطاع الخدمات المصرفية والمالية له دور رئيسي في هذا المجال، حيث أن الفرص الاستثمارية لتمويل الأهداف العالمية متوفرة بصورة غير مسبوقة، وينبغي علينا جميعا العمل معاً لسد فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة".

منتدى الأعمال الخاص بأهداف التنمية المستدامة

شاركت مجموعة البركة المصرفية أيضا بوفد رفيع المستوى بقيادة الأستاذ عدنان أحمد يوسف، الرئيس التنفيذي في منتدى الأعمال الخاص بأهداف التنمية المستدامة والذي عقد على هامش أعمال المنتدى السياسي رفيع المستوى بخصوص التنمية المستدامة في نيويورك مؤخرا.

وقدم الأستاذ عدنان في هذا المنتدى تجربة مجموعة البركة المصرفية في ربط برنامج البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والإنجازات التي حققتها المجموعة في هذا المجال.

إن مشاركة مجموعة البركة المصرفية في منتدى الأعمال الخاص بأهداف التنمية المستدامة كان مكملاً للمشاركة الناجحة والمميزة للوفد الوطني لمملكة البحرين والذي شارك في المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة وعرض فيها الإنجازات الممتازة للمملكة في هذا المجال. إن العرض الذي قدمته مجموعة البركة في هذا المنتدى المرموق حول تجربتها في مجال الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية والنجاحات التي حققتها في ربط أهدافها بأهداف التنمية المستدامة هو مصدر فخر لنا جميعاً.

مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وقعت مجموعة البركة المصرفية مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في يوليو 2018 لوضع إطار عمل مشترك يعزز التعاون بين الطرفين في كافة المجالات، ومن ضمنها قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم مجموعة البركة في تطوير معايير الاستدامة المتعلقة بتمويلاتها، والمشاريع التي تطلقها والأنشطة التوعوية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وكذلك استعداد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوفير نفس الخدمات لجميع وحدات المجموعة المنتشرة في 16 دولة من خلال مكاتبه في هذه الدول.

نتوجه بالشكر الجزيل إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكافة المسؤولين في مملكة البحرين على الدعم المقدم للمجموعة في هذا المجال. ويسرنا رؤية أن التعاون والتنسيق معهم قد بلغ مرحلة متقدمة مما أدى إلى توقيع مذكرة التفاهم والتي ستفتح الباب لمزيد من التعاون في المستقبل

الأستاذ عدنان أحمد يوسف، الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية - توقيع مذكرة تفاهم مع مسؤولي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البركة تركيا - حملة تبرع بالدم

البركة باكستان - مشروع التعليم

البركة جنوب أفريقيا - مشروع التعليم

البنك الإسلامي الأردني - مشروع الطاقة الشمسية

البركة جنوب أفريقيا - مشروع التنمية والبيئة

بنك البركة المصري

بنـاء عالـم أفضـل مـن خـلال التنميـة

لـدى بنـك البركـة مصـر تجربـة فريـدة ودور بـارز فـي تمويـل المشـروعات الكبـرى فـي مصـر ، حيـث يشـارك البنـك مـع كبريـات البنـوك المصريـة فـي تمويـل المشـروعات القوميـة الكبـرى فـي مجـال البتـرول والغـاز الطبيعـي والبتروكيماويـات والكهربـاء والأسـمنت باعتبـار أن هـذه الأنشـطة تُعـد مـن أهـم دعائـم البنيـة الاقتصاديـة والتنميـة المسـتدامة.

وتجـاوزت مشـاركات البنـك فـي تمويـلات مشـاريع التنميـة المسـتدامة فـي مصـر مبلـغ نحـو (3) مليـار جنيـه فـي عـام 2018 ، كمـا يرصـد البنـك مبلـغ فـي حـدود (10) مليـارات جنيـه أخـرى للدخـول فـي تمويـلات لهـذه القطاعـات خـلال الفتـرة المقبلـة.

ولدى البنك استراتيجية واضحة في التركيز على تمويل القطاع الخاص والحكومي خاصة في المشروعات الصناعية الكبرى مثل صناعة الألومنيوم والصناعات المتطورة في مجال السكك الحديدية والمحركات والطائرات والسيارات والإلكترونيات وتصنيع مهمات الحفر وكذا تصنيع الأدوية والأسمدة والكيماويات المتخصصة وتصنيع الورق والكرتون ومواد التغليف والصناعات الغذائية والمطاحن وإنتاج الزيوت وتصنيع المقطورات ووسائل النقل والأجهزة المنزلية وصناعات المواسير والبلاستيك ومواد البناء والجلود وصناعـات أخـرى عديـدة مـع كبريـات الشـركات العاملـة فـي هـذه المجالات في مصر والذين يعتز بنك البركة - مصر بالتعامل معها من خال علاقات مصرفية طويلة ممتدة عبر سنوات عديدة شهدت نجاحات للبنك وللعماء في ظل شعار الهوية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية [مصرفك شريكك] .

وتجاوزت محفظة البنك التمويلية للقطاع الصناعي وحده نسبة 40 % وبمبلغ يتجاوز(7) مليار جنيه حالياً ، ويسعى البنك إلى الحفاظ على هذه النسبة المتميزة ضمن محفظته التمويلية وتناميها خال الفترة القادمة.

ويهتم بنك البركة - مصر أيضاً بتمويل مشروعات البنية الأساسية في مجالات الطرق والإنشاءات والتعمير والإسكان ، كما يعتبر البنك أن التعليم يُعد من أهم مشروعات البنية الأساسية حيث قام البنك بتمويل إنشاء العديد من المدارس والأكاديميات العلمية ، فضلاً عن تمويل إقامة جامعتين كبيرتين في مصر والبنك مستمر في هذا التوجه مستقبلاً على ضوء أهمية هذا القطاع.

إلى جانب ذلك، يهتم بنك البركة - مصر بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تأتي ضمن المنظومة التمويلية المتكاملة للبنك وفي إطار مبادرات البنك المركزي المصري لدعم هذه المشروعات حيث بلغت محفظة البنك التمويلية لهذه المشروعات نحو (4) مليار جنيه بنسبة نحو 22% من المحفظة التمويلية للبنك ككل.وقد ساهمت هذه التمويلات المقدمة لعملاء بنك البركة - مصر من المؤسسات والشركات في خلق فرص عمل بلغت نحو 3000 فرصة عمل جديدة ومستهدف أن تصل إلى نحو [10] آلاف فرصة عمل جديدة حتى عام 2020 .والبنك مستمر في الالتزام بتوجهات واستراتيجيات مجموعة البركة المصرفية في إطار برنامجها للمسئولية الاجتماعية بأن تساهم وحدات المجموعة في تنمية المجتمعات والاقتصاديات المحلية وخلق فرص عمل بالبلدان التي تعمل بها ، وهو الدور الذي يمثل أحد السمات الرئيسية لنموذج العمل الذي نلتزم به.

كما يستمر بنك البركة - مصر في تقديم خدماته المتنوعة الأخرى للأفراد من القطاع العائلي وأصحاب المهن الحرة من خلال سلة متنوعة من المنتجات المصرفية تغطي كافة احتياجات العملاء وذلك جنباً إلى جنب مع اهتمامات البنك بتمويل المشروعات لعملائه من المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة والكبرى.

الرؤية

”نحن نؤمن بأن المجتمع يحتاج إلى نظام مالي عادل ومنصف: نظام يكافئ على الجهد المبذول ويساهم في تنمية المجتمع “.

الرسالة

”نهدف إلى تلبية الاحتياجات المالية لكافة المجتمعات حول العالم من خلال ممارسة أعمالنا على أسس من الأخلاق المستمدة من الشريعة السمحاء, وتطبيق أفضل المعايير المهنية بما يمكننا من تحقيق مبدأ المشاركة في المكاسب المحققة مع شركائنا في النجاح من عملاء, وموظفين ومساهمين“.

بنك البركة الجزائر

أول مصـرف إسـلامي فـي الجزائـر

أول مصرف إسلامي في الجزائر

بنك البركة الجزائر 27 عاما من الصيرفة الإسلامية

احتفل بنك البركة الجزائر بالذكرى السنوية السابعة والعشرين منذ تأسيسه، والتي يمكن اعتبارها أيضًا بمثابة احتفال للصيرفة الإسلامية في الجزائر. في الواقع، حتى عام 2008، كانت الصيرفة الإسلامية تنحصر في بنك واحد هو بنك البركة الجزائر. ومنذ ذلك الحين، حصل بنك إسلامي آخر برأسمال إماراتي " مصرف السلام "، على موافقة بنك الجزائر لممارسة نشاطه.

وتعمل العديد من المؤسسات المالية حاليا، بما في ذلك أهم البنوك العمومية وبنوك اجنبية في الجزائر، على إنشاء نوافذ إسلامية وتقديم منتجات متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة.

وخلال سبعة وعشرين عاماً من النشاط، قطعت الصيرفة الإسلامية شوطا طويلا في الجزائر، حيث كان ينظر إليها في البداية بشيء من التساؤلات وسوء الفهم من قبل القطاع المصرفي، وهو يشكل اليوم مكونًا لا يمكن الاستغناء عنه، بل ومطلوبًا في الساحة المصرفية الجزائرية.

واحدة من السمات البارزة للخبرة المصرفية الإسلامية في الجزائر هو اصدار قانون خاص بالنقد والقرض في 14 أبريل 1990، حيث أبطل هذا النص القانوني المؤسس احتكار وهيمنة البنوك العمومية للسوق المصرفية من خلال السماح بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية ذات رأسمال خاص سواء من أصل جزائري أو أجنبي. وكانت المساهمة الأكثر إسهاباً لهذا القانون الجديد، هي إنشاء بنك البركة الجزائري كمؤسسة مصرفية حديثة تتكيف مع متطلبات اقتصاد السوق، وتعزز النظام المصرفي على المستوى المحلي. وكان رأسمال البنك يقدر بـ 500 مليون دينار (27 مليون دولار في عام 1991) يتشاركه مناصفة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR مع مجموعة دلة البركة السعودية.

منتجات بديلة

لم يكن عرض المنتجات البديلة للأدوات المصرفية التقليدية سهلاً في عام 1991و ذلك راجع لكون التمويل الإسلامي لم يكن متطورا ومنظماً كما هو اليوم. حيث بدأت أشكاله تتضح منذ 15 سنة فقط بظهور أول البنوك الإسلامية وكان غير معروف في الجزائر إلا في المجالات الأكاديمية أو العلمية أو الدينية.

من بين منتجات التمويل التي ساعدت على ازدهار البنك بشكل كبير في سنواته الأولى، هي عقود المشاركة، وهي تنطوي على المشاركة في تمويل استيراد المنتجات الغذائية أو مواد البناء بتقاسم الأرباح والخسائر إذا لزم الأمر، ومنتجات تمويلية اخرى قائمة على الديون مثل المرابحة أو الإجارة أو السلم. وقد تم تصميم المنتج الأخير خصيصًا ليحل محل المشاركة كأداة لتمويل المتطلبات النقدية، حيث يسمح بتحويل أموال إلى الحساب الجاري للعميل كسعر لشراء سلع من قبل البنك يتم تسليمها لاحقًا.

ومع ذلك، كان البنك حريصًا دائمًا على تخصيص جزء كبير من التمويلات لفائدة المشاريع التي تدخل في إطار الاستثمار على الرغم من القصور في دراسات الجدوى ونسبة الاخطار العالية المحيطة بهذه الأنواع من المشاريع.

بنك مواطن ومسؤول اجتماعيًا

بالإضافة إلى موافقة جميع العمليات المصرفية لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء، أدرج القانون الأساسي للبنك إطار يخص المسؤولية الاجتماعية، والتي تهدف الى التنمية الاجتماعية من خلال رعاية ودعم المشاريع التعليمية، وتحسين الظروف المعيشية ونوعية الحياة للمحتاجين، والمساهمة في مكافحة الفقر عن طريق منح القروض الحسنة لصالح الشباب ذوي المشاريع الصغيرة. كما ساهم في إنشاء وإدارة أموال الزكاة لصالح وزارة الشؤون الدينية

والأوقاف. من هذا المنظور، وافق البنك وبصفة تطوعية، بموجب اتفاقية شراكة مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وقعت في سنة 2006، على إدارة مخطط القرض الحسن للزكاة الذي يتم من خلاله جمع جزء من أموال الزكاة من قبل اللجان المحلية للصندوق الوطني للزكاة ثم يتم توزيعها في شكل قروض حسنة لتمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة للفئات المحدودة الدخل.

وكمثال حي على ذلك، فقد تم طرح منتج القرض الحسن المصغر سنة 2008 في منطقة غرداية لتمويل الأنشطة الاقتصادية لمجموعة من النساء الماكثات بالبيت. وقد مول هذا المنتج الجديد حوالي 1000 امرأة. وشجع نجاح هذه الصيغة خلال المرحلة التجريبية البنك على تحويله إلى منتج مرابحة مصغرة لتمويل الأنشطة الناجحة مع الحفاظ على صيغة القرض الحسن للمشاريع في مرحلة الإطلاق.

وفي نفس المنطقة " غرداية "، تم اختبار منتج تمويل تشاركي آخر بصيغة المشاركة، وقد حقق نتائج مرضية. مثل المنتج السابق، حيث تم تصميمه بمساعدة شركة سويسرية متخصصة في التمويل المصغر وبالتعاون مع وكالة الدعم الألمانية في الجزائر (GIZ)، وذلك لتمويل الشركات المتناهية الصغر. حيث أثبتت صيغة المشاركة، التي تمتاز بمرونتها والعوائد العالية، أنها تتكيف بشكل كبير مع حجم وخصائص هذه الفئة من الشركات. كما أطلقت آلية أخرى لتمويل الأنشطة الاقتصادية للنساء المهددات اجتماعيا اللاتي ترعاهن بعض الجمعيات الخيرية، في أربع ولايات بمساعدة مؤسسة CIDEAL الإسبانية.

تم أيضا انشاء معهد للبحوث والتدريب في المالية الاسلامية والذي يهدف من خلاله البنك الى تقديم دورات تكوينية عالية في مختلف المجالات وخاصة تلك المرتبطة بالمالية الإسلامية. كما ساهم البنك في انشاء مركز للبحث ضد أمراض السرطان بمبلغ قدره 100 مليون دينار جزائري أي ما يقارب 1 مليون دولار امريكي في شكل وقف.

وكمشاريع مستقبلية تمس جانب التنمية المستدامة وبالخصوص المشاريع ذات صلة بالبيئة يهدف البنك الى:

- تمويل مشاريع الطاقة المتجددة وذلك من اجل البحث عن موارد طاقة متجددة للتخفيف من استخدام الطاقة التقليدية من جهة، والحد من التلوث البيئي من جهة أخرى، باعتبارها طاقة نظيفة وغير ملوثة وغير مكلفة
- تمويل استخدام الطاقة الفعالة لأنظمة التبريد والكهرباء حيث سيقوم البنك بتجهيز جميع وكالاته بالطاقة المتجددة (الألواح شمسية) بداية بفروع الجنوب ثم تعميم العملية على مستوى كافة الفروع.

- قرر البنك اعتماد طرق جديدة كاستعمال المصابيح LED التي تتميز بأنها موفرة للطاقة وكذا حنفيات مياه حديثة مقتصدة للمياه لترشيد استخدام الطاقة والمياه من قبل الموظفين
- إطلاق حملات سنوية لزراعة الأشجار بالتنسيق مع وزارة البيئة والطاقات المتجددة بحيث سيتكفل البنك بتمويل تلك العملية.

واليوم وبعد مرور 27 عاما، مثل الحصة السوقية لبنك البركة في الجزائر، حوالي 2٪ من السوق الكلي و14٪ من السوق الخاص. وإدراكاً منه للحاجة إلى تعزيز وجوده في السوق الذي يتزايد الطلب فيه على خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، أطلق بنك البركة الجزائري برنامجاً طموحاً لفتح فروع جديدة بهدف الوصول إلى 50 فرعاً في عام 2022.

واليوم وبعد مرور 27 عاما، مثل الحصة السوقية لبنك البركة في الجزائر، حوالي 2٪ من السوق الكلي و16.7٪ من السوق الخاص.

حصة بنك البركة الجزائري في السوق المصرفي الخاص

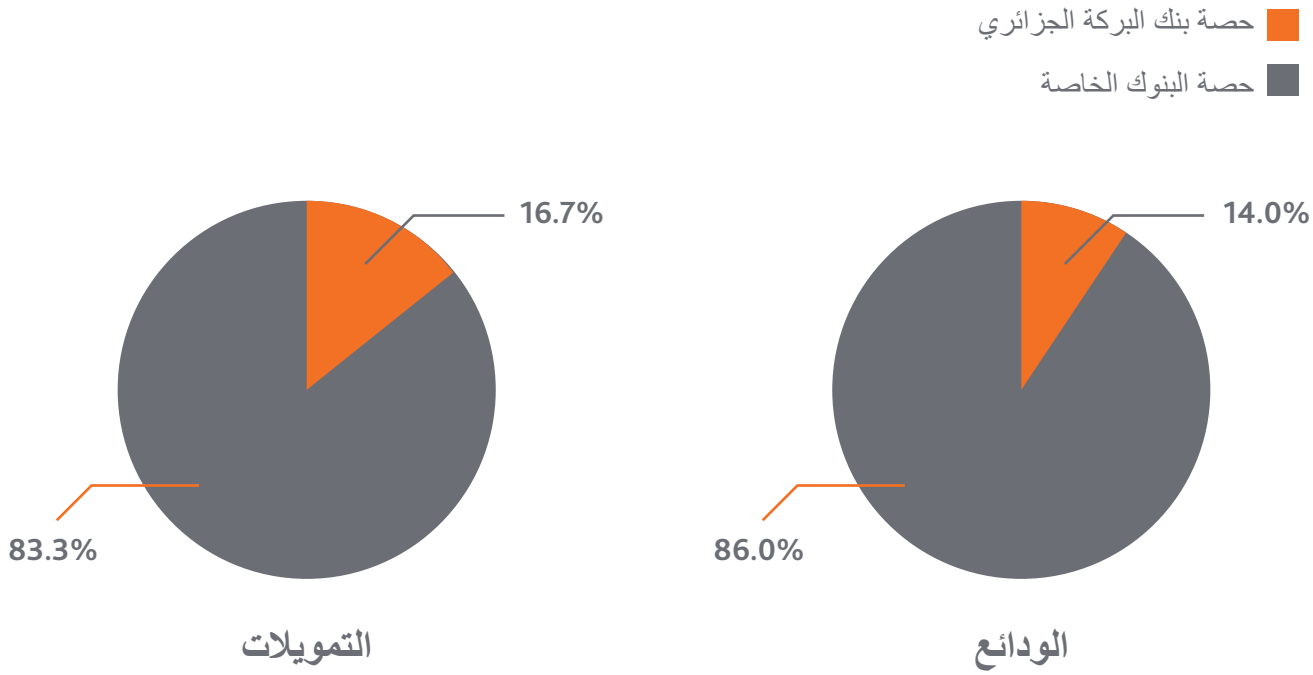

الأداء التاريخي لبنك البركة الجزائـري

اجمالي الموجودات (كل الأرقام بملايين الدينـــار)

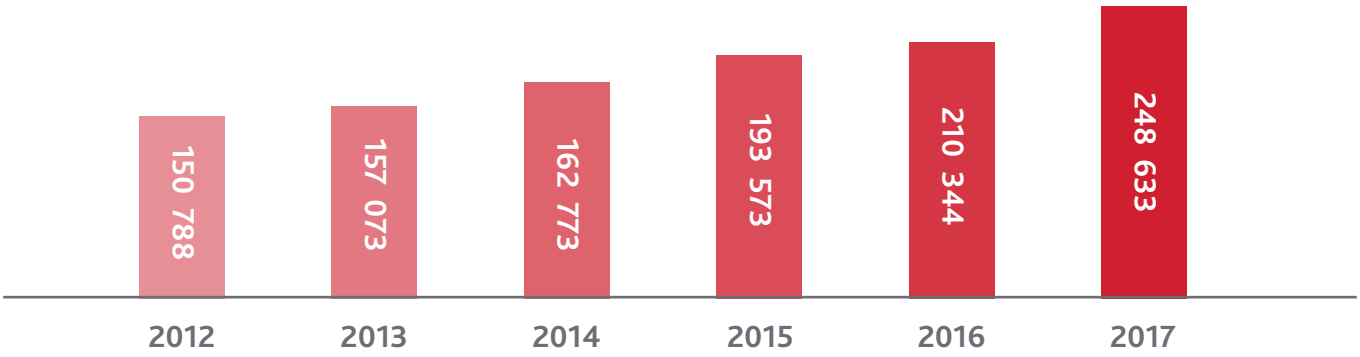

اجمالي حقوق الملكية (كل الأرقام بملايين الدينـــار)

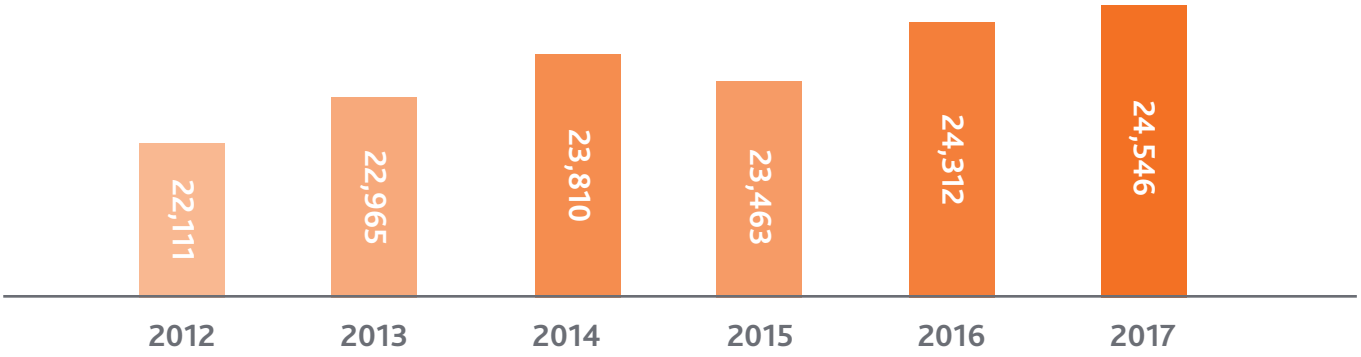

اجمالي الودائـــــــــــــع (كل الأرقام بملايين الدينـــار)

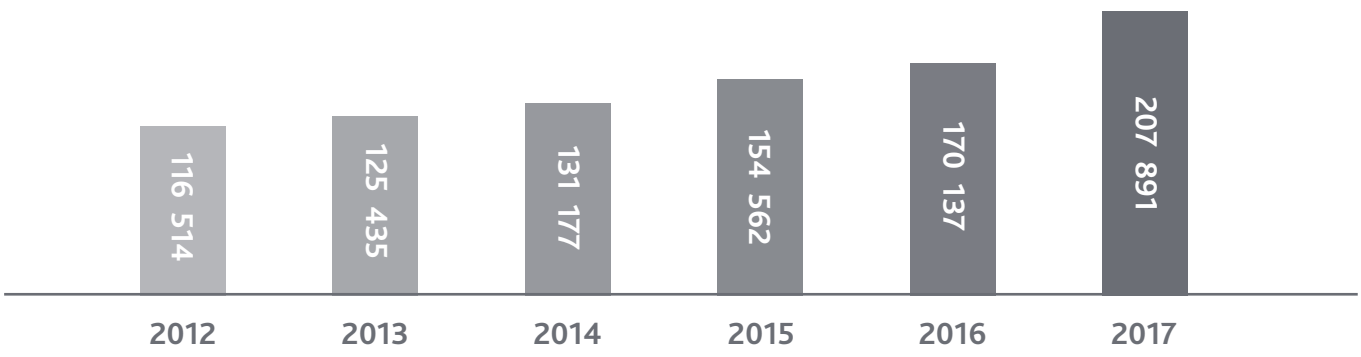

اجمالي التمويـــــــلات (كل الأرقام بملايين الدينـــار)

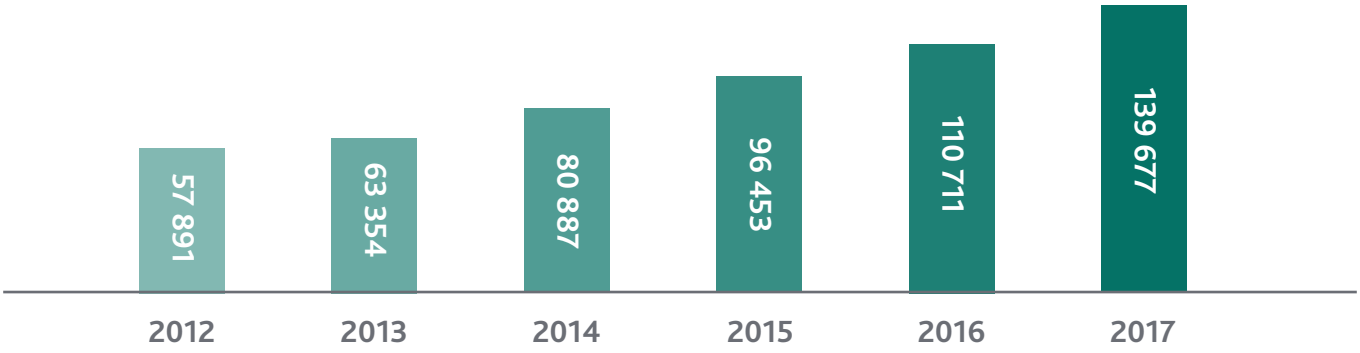

إجمالي الدخل التشغيلي (كل الأرقام بملايين الدينـــار)

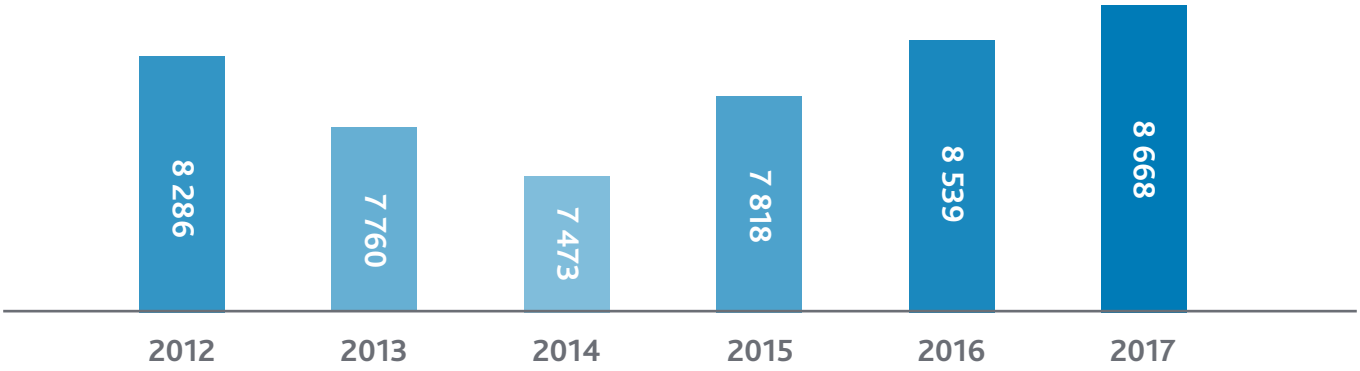

مجموعة البركة المصرفية تعقد اجتماعها الاستراتيجي السادس والعشرون

26TH الإجتماع الإستراتيجي للمجموعة GROUP STRATEGY MEETING

مجموعة البركة المصرفية تعقد اجتماعها الاستراتيجي السادس والعشرون

كجزء من مسيرتها الاستراتيجية المستمرة التي تهدف إلى تعزيز وضعها الريادي الإقليمي والعالمي في الصيرفة الإسلامية، عقدت مجموعة البركة المصرفية، المجموعة المصرفية الإسلامية الرائدة، اجتماعها الاستراتيجي السادس والعشرين في مقرها الرئيسي في خليج البحرين، مملكة البحرين خلال شهر ديسمبر 2018.

وأجرى الإجتماع، الذي استمر لمدة يومين برئاسة الأستاذ عدنان أحمد يوسف الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية، وحضره الرؤساء التنفيذيين والمدراء العامين للوحدات المصرفية للمجموعة والإدارة العليا للمكتب الرئيسي في المجموعة، تقييم مختلف المبادرات الاستراتيجية على مختلف الأصعدة ووضع خطة عمل قوية ودؤوبة للمجموعة لعام 2019 وما بعده.

وفي كلمة له في الاجتماع عبّر رئيس مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية، سعادة الشيخ صالح عبد الله كامل عن فخره بالنجاح الهائل الذي حققته المجموعة ، لا سيما في انتشارها في مناطق جغرافية جديدة ، والذي جاء نتيجة التفاني في العمل والتنظيم الجيد والتخطيط الدقيق من قبل الإدارة التنفيذية للمجموعة. وأضاف سعادة الشيخ صالح أن المجموعة حافظت على مكانة قوية للغاية، ويعزى ذلك إلى التنوع الجغرافي في موارد الإيرادات ، بالإضافة إلى قوة رأس المال للمجموعة والجذور العميقة في الاقتصاد الإقليمي والعالمي.

وفي كلمته الافتتاحية في الاجتماع، صرح الرئيس التنفيذي الأستاذ عدنان أحمد يوسف قائلاً: "بينما نقترب من السنة المالية الجديدة 2019 ، فإننا ندرك التحديات التي نواجها والفرص التي نحتاجها في المجموعة، ونحن على ثقة بأن لدى فريقنا الإداري الخبرات المهنية والمهارات اللازمة لدفعنا نحو الأهداف التي وضعناها لأنفسنا لغاية العام 2030. إن فريقنا الإداري مزود بكل ما يحتاجه لمواصلة مهمته المتفانية التي تمتد لأكثر من 40 سنة من النجاح، على الرغم من الظروف الصعبة السائدة والناجمة عن التغييرات في البيئة التنظيمية والديناميكيات الجيوسياسية ".

وأضاف الأستاذ عدنان: أننا عملنا دائمًا داخل مجموعتنا على اتخاذ إجراءات احترازية للحد من المخاطر في الأسواق التي نعمل فيها، وقد نجحنا إلى حد كبير في احتواء تأثيرات العديد من الأزمات. وعلى الرغم من أن قدرتنا على السيطرة أو حتى التأثير على العوامل الخارجية محدودة للغاية ، فإننا نؤمن بالعمل من منطلق إيجابي مع جميع مكونات المجموعة من أجل زيادة قدرتنا التنافسية، وترشيد تكاليفنا ، والالتزام الصارم بمبادئ الشريعة، والتركيز على المعايير الجيدة للامتثال والحوكمة وتعزيز

الرقمنة، والتي بدورها تتطلب خطوات مهمة، والتي بدونها يصبح من الصعب تحقيق أهدافنا الاستراتيجية لتحقيق ربحية وعائد أعلى على الاستثمار.

كما أشاد الاجتماع بجهود بنك البركة تركيا في الإطلاق الناجح لخدمة إنشا، وهي أول بنك إسلامي رقمي بالكامل في ألمانيا.

وقد خرج الاجتماع بالعديد من التوصيات الاستراتيجية الهامة التي تهدف إلى تعزيز نموذج الأعمال للبركة ورفع حصص وحدات المجموعة في أسواقها المحلية، علاوة على تعزيز منظومة الحوكمة والامتثال للتشريعات الدولية والمعايير المحاسبية الجديدة وبرنامج التحول الرقمي وغيرها من القضايا الهامة.

وقد خرج الاجتماع بالعديد من التوصيات الاستراتيجية الهامة التي تهدف إلى تعزيز نموذج الأعمال للبركة ورفع حصص وحدات المجموعة في أسواقها المحلية

الأستاذ عدنان أحمد يوسف، الرئيس التنفيذي للمجموعة يترأس الإجتماع

الإيرادات المستدامة والفرص المُنتِجة من خلال الرقمنة

السيد حمزة عصمل
مدير تطوير تكنولوجيا المعلومات
بنك البركة جنوب افريقيا

الإيرادات المستدامة والفرص المُنتِجة من خلال الرقمنة

الرقمنة هي مستقبل الأعمال على الصعيد العالمي، كاستخدام التقنيات الرقمية لتحويل النماذج والعمليات التجارية السائدة، وبالتالي خلق فرص جديدة للإيرادات والفرص المُنتِجة للقيم.

ووفقًا لشركة جارتنر للأبحاث والاستشارات الرائدة، يمكن تحقيق عملية إنشاء نشاط تجاري رقمي من خلال مسارين غير حصريين، الأول هو تحقيق الاستفادة المثلى من الأعمال الرقمية، من خلال استخدام التكنولوجيا لتحسين الإنتاجية وتحسين خدمة العملاء ، في حين أن المسار الثاني هو التحول الرقمي، ويتضمن دمج تدفقات الإيرادات الجديدة والقابلة للتفعيل رقمياً و نماذج الأعمال المناسبة للعصر الرقمي، وفي متابعة البحث عن التكنولوجيا الرقمية، توصي مجموعة البركة المصرفية بنهج مدمج، كوسيلة لتبقى قادرة على المنافسة ومنع الانقراض في العالم الرقمي.

بدأ الرابحون الأوائل في السباق نحو تبنِّي التكنولوجيا الرقمية بتحديد طموحاتهم الرقمية، مما يعني تحديد ما كانوا يهدفون إلى تحقيقه بالضبط عبر السير في مسارات الرقمنة.

يجب أن يترجم هذا الطموح إلى مجموعة من الأهداف ذات القيمة الواضحة والقابلة للقياس لمبادرة الرقمنة، مما يتيح الأكتشاف المبكر للإنحراف عن النتائج المقصودة والمحاور المناسبة، وكملاحظة جانبية، يتطلب ذلك عقلية ناضجة تنضوي على كل مستوى، ولا تخشى الاعتراف بالفشل وتتعلم بسرعة وتمضي قدماً.

ستحمي أهداف القيمة القابلة للقياس بطبيعتها المؤسسات التي تدخل الحيز الرقمي ضد المصائد الوهمية، مثل استنباط حلول لقواعد البيانات المتسلسلة المعقدة لمجرد الحصول على التمييز و النفوذ. وفي الواقع فإن تقنية بأقل تكلفة و أكثر بساطة كانت ستكفي.

الرقمنة تخلق فرص جديدة للإيرادات والفرص المُنتِجة للقيم.

وفي حالة الاتفاق على الطموح الرقمي، فإن الخطوة التالية المهمة هي الميزانية، فتعتبر الميزانية الكافية ضرورية لتطوير القدرات المطلوبة حديثًا كالروبوتات على سبيل المثال، ولتوظيف الأدوار الجديدة داخل الشركة، مثل مدربي الروبوت أو علماء البيانات.

وتؤيد مجموعة البركة المصرفية وجهة النظر القائلة بأن تبني التكنولوجيا الرقمية بالكامل، والتحول النموذجي في تفكير أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين وكبار المديرين يعد أمراً ضرورياً، كما يتطلب هذا التحول وجود علاقة عمل دائمة من قبل هؤلاء اللاعبين في مجال الأعمال مع موظفي تقنية المعلومات من أجل إيجاد الحلول ومحاولة بذل جهود جديدة.

ويكمن النهج العملي لتحقيق هذا التعايش في إنشاء بنية تقنية المعلومات ثنائية الأطراف؛ يتم فيها إنشاء شعبة رقمية بشكل منفصل لتكنولوجيا المعلومات ويعمل بها مزيج من المتخصصين في مجال الأعمال وتكنولوجيا المعلومات، مكلفين بتحديد كل من المشاكل والحلول وتطوير نماذج أعمال جديدة وقابلة للتطبيق.

ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن التكنولوجيا سوف تستمر في التطور وأن نماذج العمل الحالية سوف تستمر في التعرض للتشوش.

وفي هذا الصدد، يكمن مفتاح بقاء الأعمال التجارية الآن في بناء المنظمات التي يتم تزويدها - في جميع الإدارات - بالأفراد الذين يتطلعون إلى المستقبل، والذين يتمتعون بالخبرة التكنولوجية والإبداع والنشاط والصمود والمرونة والقابلية للتكيف.

و اتباعاً لبنك البركة بتركيا، يجب أن يُطلب من كل قسم داخل المؤسسة تنفيذ مشروع واحد أو أكثر ضمن مبادرة رقمية، كالقانون الرقمي والامتثال الرقمي والموارد البشرية الرقمية والتسويق الرقمي وما شابه ذلك.

إذاً رقمنة الأعمال يجب أن تبدأ برؤية واضحة فيما يتعلق بتطلعات المؤسسة - مثل كونها بنكاً رقمياً رائداً - مما يؤدي إلى تفريغ هذه الرؤية في استراتيجية شاملة وسلسلة من برامج المشروعات.

و كلما كانت رؤية الشركة أكثر جرأة كلما وجب إيلاء المزيد من الاهتمام للتبعات، بما في ذلك الحاجة إلى توسيع الحدود القانونية والامتثال مع مراعاة البقاء ضمن القوانين والأنظمة القائمة. وإذا تم إعاقة طموحات الرقمنة، قد يكون من الضروري السعي إلى المشاركة مع صانعي القوانين والمنظمين بهدف الترويج للحاجة إلى إدخال تعديلات على التشريعات أو اللوائح المعمول بها.

على سبيل المثال، أنشأت البركة تركيا حاضنة بدء التشغيل المعروفة باسم البركة جراج «مرآب البركة»، مقرها في الطابق السفلي للمكتب الرئيسي للبنك، وهي خطوة نابعة من حقيقة أن منظمات مثل مايكروسوفت وأبل ولدت من عمليات المرآب. ويتيح «البركة جراج» لبنك البركة تركيا فرصة بث الإبداع والابتكار والموهبة المرتبطة بالمشاريع الناشئة في عملياتها المصرفية الخاصة بالإضافة إلى منح المؤسسة المالية الميزة التنافسية لكونها متقدمة خطوة إلى الأمام فيما يتعلق بالتكنولوجيا الجديدة القالبة للموازين.

باختصار، تتطلب الرقمنة بقاء المؤسسات في حالة تأهب للنماذج التجارية الدائمة التطور بالإضافة إلى حاجتها إلى تكييف المنتجات وخبرات العملاء بشكل مناسب، مع تبسيط عمليات الأعمال وأتمتتها.

كما أظهرت مجموعة البركة المصرفية وعياً استثنائياً بالمواضيع من خلال وضع التكنولوجيا الرقمية في قمة جدول أعمال السنة الميلادية الجديدة ويمكن لجميع الوحدات التابعة للمجموعة التطلع إلى تغيير كبير في الأشهر والسنوات القادمة.

لا شك أن المجموعة ستستجيب للاضطراب الرقمي وستظهر كمخترع ومبتكر رئيسي في المستقبل.

مستجدات الصناعة المصرفية

أصـول الصيرفـة الإسـلامية 1.69 تريليـون دولار بنـهاية الربـع الأول 2018

إعداد **الدكتور حسن العالي**
مستشار اقتصادي

بنسبة نمو ١.٧٪
١.٦٥ مليار دولار أصول الصيرفة الإسلامية بنهاية الربع الثاني ٢٠١٨

أعلن مجلس الخدمات المالية الإسلامية عن نشر البيانات المتعلقة بسلامة الأنظمة المصرفية الإسلامية ونموها على مستوى الدول للربع الثاني من عام 2018 المتحصلة من 21 دولة من الدول الأعضاء في مجلس الخدمات المالية الإسلامية. ومع نشر هذا الإصدار الحادي عشر ستكتمل البيانات الربعية المتاحة للفترة ما بين الربع الرابع لعام 2013 إلى الربع الثاني من عام 2018، والتي تعد جزءًا من مشروع المؤشرات المالية الإسلامية الاحترازية والهيكلية التابع لمجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يجمع البيانات من أفغانستان، والبحرين، وبنغلاديش، وبروناي، ومصر، وإندونيسيا، وإيران، والأردن، والكويت، ولبنان، وماليزيا، ونيجيريا، وعُمان، وباكستان، وفلسطين، وقطر، والسعودية، والسودان، وتركيا، والإمارات، والمملكة المتحدة. ومن المزايا التي تجعل هذا الإصدار مختلفًا عما سبقه، تضمين بيانات نافذة إسلامية تحولت إلى مصرف متوافق مع الشريعة بشكل كامل من أفغانستان، حيث تم تحويل النافذة الإسلامية إلى مصرف إسلامي في أبريل من عام 2018.

وفي هذا السياق أشار الأمين العام لمجلس الخدمات المالية الإسلامية الدكتور/ بلو لاوال دانباتا إلى أن "النشر المنتظم لبيانات المؤشرات المالية الإسلامية الاحترازية والهيكلية منذ انطلاق المشروع في أبريل من عام 2015، والذي قد أكسب قاعدة البيانات تقديرًا عالميًا بوصفها قاعدة بيانات تتمتع بالمصداقية والاتساق والشمول، حيث تغطي بيانات المصرفية الإسلامية أكثر من 95% من أنشطة المصرفية الإسلامية العالمية، وجميع الدول التي لديها قطاع مصرفي إسلامي ذو أهمية نظامية"، وفي السياق نفسه أشار الدكتور/ بلو إلى أن "هذا المشروع قد دخل مرحلة جديدة، وذلك نظرًا لبدء الأمانة العامة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية بجمع القوائم المالية التي تتضمن معلومات أكثر تفصيلًا عن قوائم الدخل

TOTAL ISLAMIC BANKING ACTIVITY

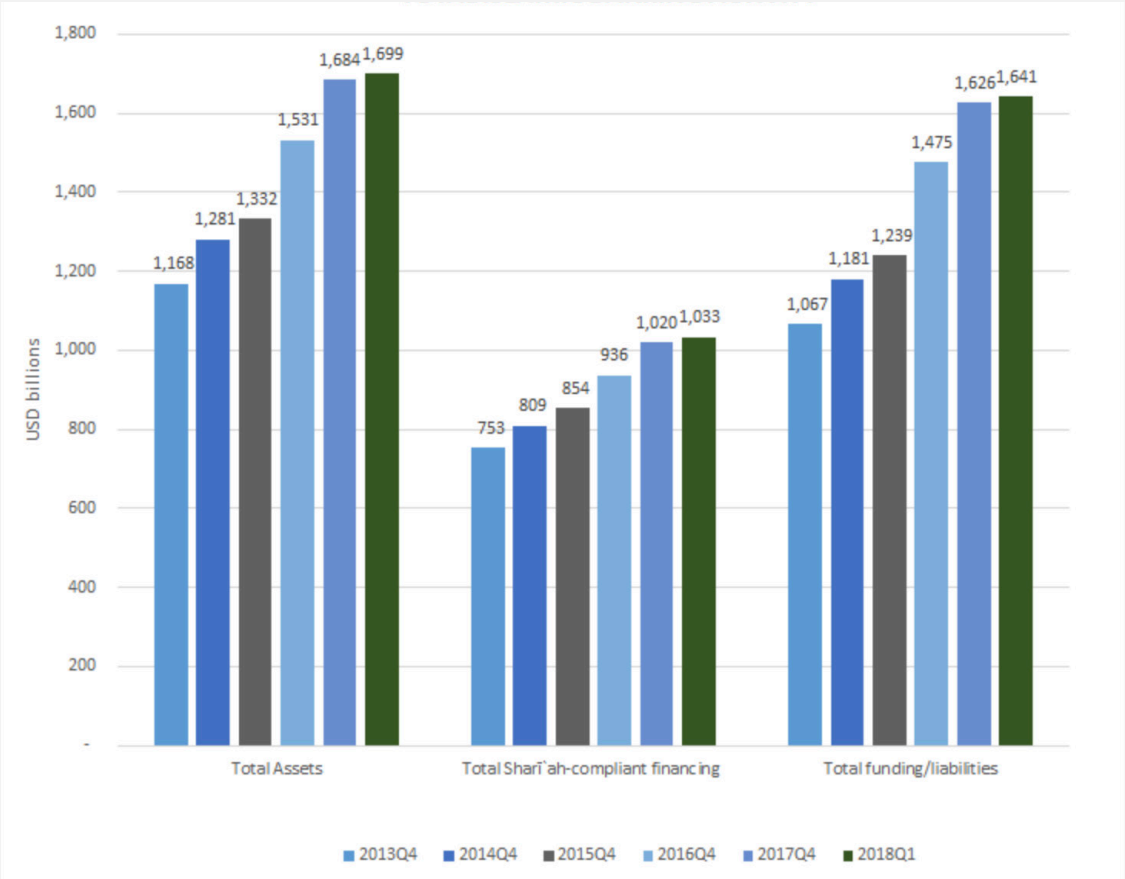

Note: Estimated based on aggregated data from 19 countries.

RETURN ON ASSETS AND RETURN ON LIQUIDITY

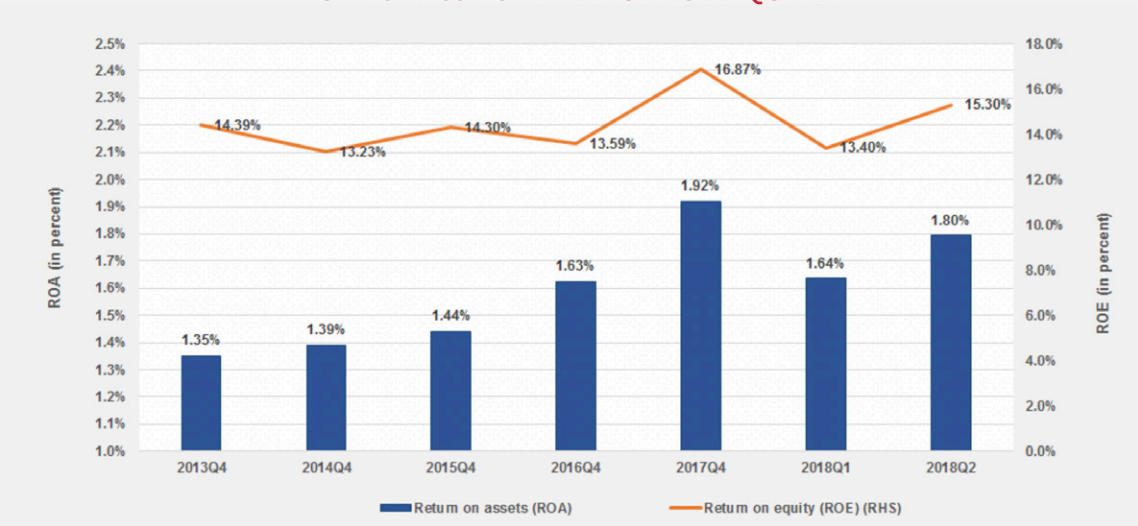

Note: Estimated based on aggregated data from 18 countries.

FINANCING BY TYPE OF SHARI'A COMPLIANT CONTRACT- 2018Q2

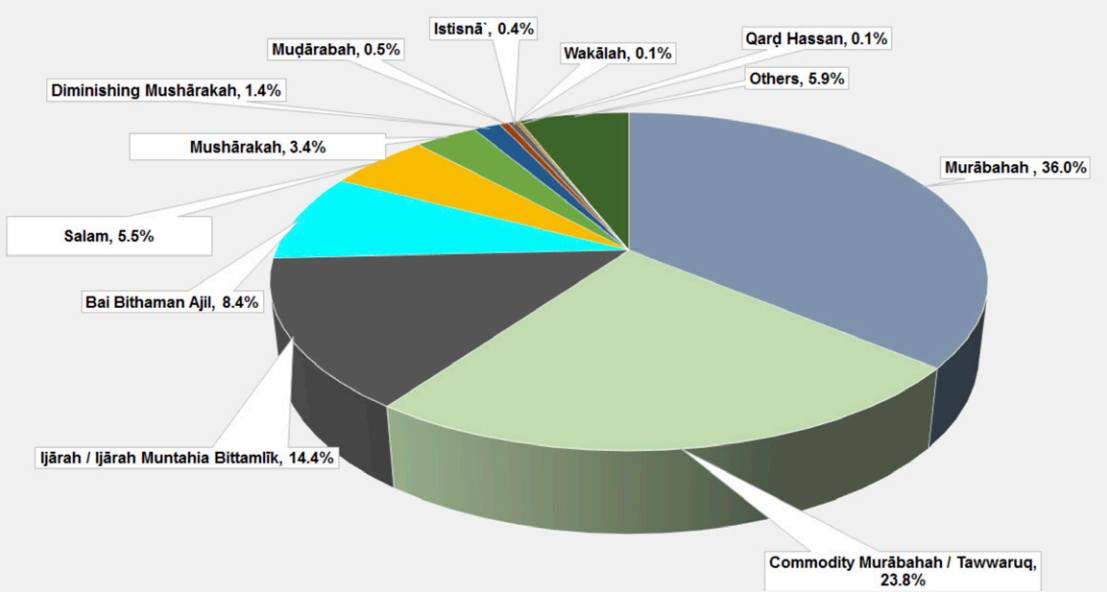

Note: Estimated based on aggregated data from 14 countries.

والأوضاع المالية حسب الدول، ومن المُتوقع أن يتم نشر القوائم المالية المُفصلة في بداية عام 2019". وأضاف قائلًا "إن مجلس الخدمات المالية الإسلامية يسعى إلى توسيع قاعدة البيانات لتشمل قطاعي التأمين الإسلامي (التكافل) وسوق رأس المال الإسلامي بنهاية عام 2019".

والجدير بالذكر أن مجموع موجودات صناعة المصرفية الإسلامية قد نمى بنسبة 1.7% من 1625 مليار دولار في الربع الثاني من عام 2017 إلى 1652 مليار في الربع الثاني من عام 2018 (تم احتساب ذلك وفقًا لبيانات الدول المجمعة التي تم تحويلها إلى الدولار الأمريكي باستخدام أسعار الصرف في نهاية الفترة). وأما الأنشطة التمويلية للمصارف الإسلامية في الدول المشاركة في مشروع المؤشرات المالية الإسلامية الاحترازية والهيكلية فقد نمت بمقدار 1.9% لتصل إلى 1013 مليار دولار في الربع الثاني من عام 2018 مقارنة بـ 994 مليار دولار

في الربع الثاني من عام 2017. وبالنسبة للمصارف الإسلامية الكاملة، والنوافذ الإسلامية التابعة لمصارف تقليدية في 21 دولة مشاركة من الدول الأعضاء في مجلس الخدمات المالية الإسلامية، فقد بلغ عددها 188 مصرفًا و 85 نافذة في الربع الأول من عام 2018، مقارنة بـ 184 مصرفًا و 84 نافذة في الربع الأول من عام 2017 على التوالي.

والجدير بالذكر، أن مجموعة المهام الخاصة بمشروع المؤشرات المالية الإسلامية الاحترازية والهيكلية التي تتكون من ممثلين ينتمون لجميع الدول الأعضاء المشاركة، قد سهلت بشكل كبير جمع بيانات المصرفية الإسلامية. كما أن مجلس الخدمات المالية الإسلامية قد دأب على تنظيم اجتماعات بشكل منتظم لبناء القدرات مع ممثلي الدول في مجموعة المهام التي يشغل عضويتها أيضًا ممثلين من صندوق النقد الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الآسيوي للتنمية الذين يساهمون في تحسين وضوح واتساق مؤشرات إعداد التقارير عبر الدول المشاركة في المشروع.

LIQUIDITY RATIO

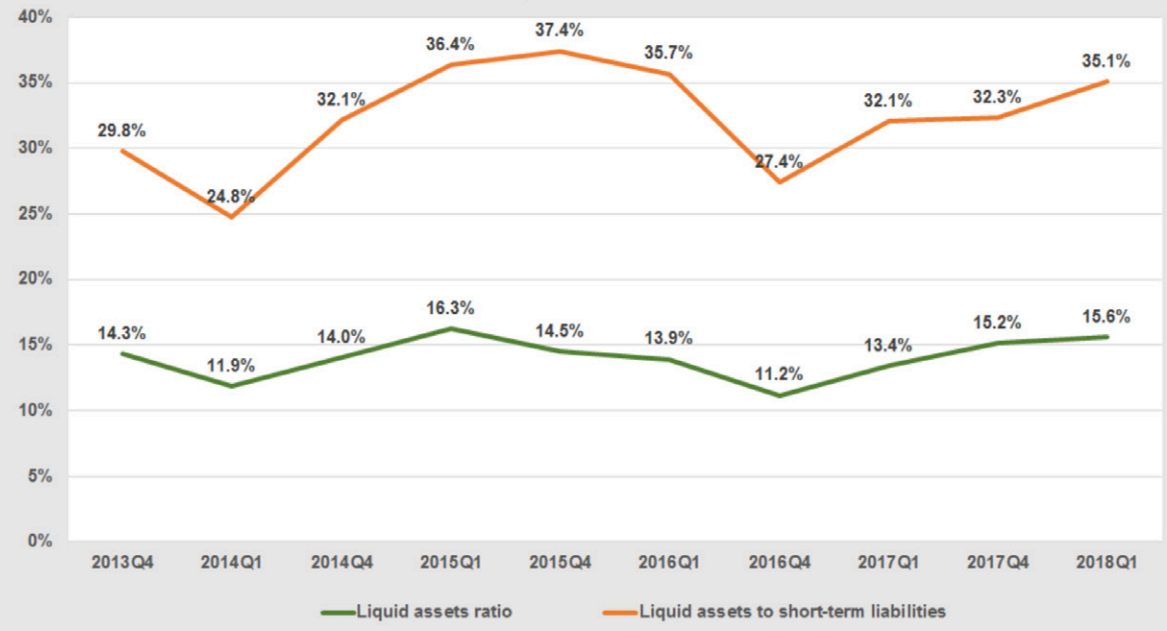

Note: Estimated based on aggregated data from 16 countries.

ان الآراء والتعليقات الواردة في هذه النشرة (المجلة) تعبرعن وجهة نظر الكاتب ولا تمثل بالضرورة السياسة الرسمية لمجموعة البركة المصرفية

حقوق الملكية © مجموعة البركة المصرفية 2019

للاستفسار،الرجاء الارسال الى البريد الالكتروني : albarakapulse@albaraka.com